

السرائر

[528] الشرع قبل ورود هذا البيان فرق بين من آمنت بعد كفر، وبين من لم تكفر أصلاً،

فيكون في البيان لإباحة نكاح الجميع فائدة. فإن قالوا: لستم بتخصيص هذه الآية بما ذكرتموه، ليسلم لكم طواهر آياتكم بأولى منا، إذا خصصنا طواهركم بالمرتدات، والحربيات ليسلم لنا طواهر الآيات التي نستدل بها. قلنا: غير مسلم لكم التساوي في ذلك، نحن أولى بالتخصيص منكم، لأنكم تعدلون عن طواهر كثيرة، ونحن نعدل عن ظاهر واحد، وإذا كان العدول عن الحقيقة إلى المجاز إنما يفعل للضرورة، فقليله أولى من كثيره بغير شبهة. وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: ويحرم وطء جارية قد ملكها الأب أو الابن، إذا جامعها، أو نظرا منها إلى ما يحرم على غير مالکها النظر إليه، أو قبلها بشهوة (1). قال محمد بن إدريس: أما إذا جامعها، فلا خلاف في ذلك من جهة الاجماع، ولو لا الاجماع لما كان على حظر ذلك دليل من جهة الكتاب أو السنة المتواترة، فأما إذا قبلها، أو نظرا إليها على ما قال رحمه الله، فلا إجماع على حظر ذلك، بل الأصل الإباحة، مع قوله تعالى: " فانكحوا ما طالب لكم من النساء " (2) وقوله: " أو ما ملكت أيمانكم " (3) وهذا مذهب شيخنا المفيد محمد بن محمد بن النعمان (4)، والفقيه أبي يعلى سائر رحمهما الله (5)، وبه أفتي. وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: وإذا ملك الرجل جارية، فوطأها ابنه قبل أن يطأها، حرم على الأب وطؤها، فإن وطأها بعد وطء الأب لم يحرم ذلك على الأب وطؤها (6).

(1) و (6) النهاية: كتاب النكاح باب ما أحل الله من النكاح وما حرم منه. (2) و (3) النساء: 3. (4) في المقنعة: أبواب النكاح، باب من يحرم نكاحهن، آخر الباب ص 502. (5) في المراسم: كتاب النكاح، والعبارة هكذا: وقد روي أن الأب إذا نظر من أمته إلى ما يحرم على غيره النظر إليه بشهوة لا تحل لابنه أبداً.